

Distr.: General  
15 July 2021  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 8820، المعقودة في 15 تموز/يوليه 2021، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بمؤتمر برلين الثاني المعقود في 23 حزيران/يونيه 2021، واستنتاجات المؤتمر (S/2021/595)، والتزام المشاركين بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها ويملك زمامها الليبيون وبسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويرحب مجلس الأمن بإدراج ليبيا بوصفها عضواً في لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للمجلس الرئاسي المؤقت وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة بصفتها حكومة ليبيا المكلفة بقيادة البلد إلى غاية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، على النحو المبين في خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والقرار 2570 (2021).

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، ويشدد على أهمية الترتيبات اللازمة لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وإشراك الشباب. ويسلم مجلس الأمن بضرورة حماية النساء، بمن فيهن المشاركات في الفضاءات العامة، من التهديدات والأعمال الانتقامية.

"ويشير مجلس الأمن إلى أهمية توحيد المؤسسات الليبية؛ والحوكمة الرشيدة وتحسين الأداء الاقتصادي، بسبل منها الاتفاق على ميزانية موحدة؛ والاتفاق بسرعة على المناصب السيادية، على النحو المبين في خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي. ويرحب مجلس الأمن بالانتهاء من المراجعة المستقلة لحسابات المصرف المركزي.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملاً بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011).

"ويشير مجلس الأمن إلى التزام المشاركين في مؤتمر برلين الثاني بقبول وتأييد نتيجة العملية السياسية الليبية الداخلية ودعوتهم جميع الليبيين والجهات الفاعلة الدولية إلى أن يحذوا حذوهم.



”ويؤكد مجلس الأمن أهمية عملية مصالحة وطنية جامعة وشاملة. ويرحب مجلس الأمن بدعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد ويعترف بالدور الهام للمنظمات الإقليمية بما فيها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

”ويحث مجلس الأمن بقوة السلطات والمؤسسات المعنية، بما فيها مجلس النواب، على اتخاذ إجراءات فورية لتوضيح الأساس الدستوري للانتخابات وسن التشريعات، حسب الاقتضاء، بما يتيح أن يكون لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الوقت الكافي والموارد الكافية للتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية وفقا للجدول الزمني المحدد في خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي. ويكرر مجلس الأمن دعوته الملتقى إلى اتخاذ خطوات لتيسير الانتخابات إذا لزم الأمر، ويرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتشجيع الملتقى على وضع مقترحات لعملية انتخابية حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة، تنطبق أيضا على الأفراد والكيانات الذين تخلص اللجنة إلى أنهم يرتكبون أعمالا أخرى تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال أو يعرقلون أو يقوضون نجاح تحولها السياسي ويؤكد أن تلك الأعمال يمكن أن تشمل عرقلة أو تقويض الانتخابات المقرر إجراؤها في خريطة الطريق المنبثقة عن الملتقى.

”ويحث مجلس الأمن بقوة جميع الدول الأعضاء وجميع الأطراف الليبية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على احترام ودعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك من خلال انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير. ويشير مجلس الأمن إلى دور البعثة الداعم لتنفيذ وقف إطلاق النار في ليبيا وإلى أن البعثة يطلب منها دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها ويتولى زمامها الليبيون، بسبل منها النشر السريع والتدريجي والقابل للتوسيع لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره القاضي بأن تنقيد جميع الدول الأعضاء بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة.

”ويشير مجلس الأمن إلى التزام المشاركين في مؤتمر برلين بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا، ودعوتهم جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى أن تحذو حذوهم.

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل، بما في ذلك فيما يتعلق بالتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها، وتدفق الجماعات المسلحة والمرتزقة. ويشجع مجلس الأمن على المزيد من الدعم الدولي والتعاون والتنسيق الإقليميين بين ليبيا ومنطقة الساحل.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا وإزاء الحالة المزرية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا، بمن فيهم الأطفال، في ليبيا، ويشير إلى ضرورة دعم بذل المزيد من الجهود لتعزيز إدارة الحدود الليبية.

”ويشدد مجلس الأمن على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويشير مجلس الأمن إلى ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة ذات الصلة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، وإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أمني موحد وشامل وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا ككل، ويدعو السلطات الليبية إلى التعاون وتحقيق تقدم بشأن هذه المسألة“.

---